Volume 15, No. 2 December 2018

إنما يخشى الله من عباده العلماء

JOURNAL OF Islam in Asia

A Refereed International Biannual Arabic – English Journal

INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

JOURNAL OF Islam in Asia

Volume 15, No. 2. December 2018

ISSN: 1823-0970 E-ISSN: 2289-8077

Journal of Islam in Asia

EDITOR-in-CHIEF
Mohammed Farid Ali al-Fijawi

ASSOCIATE EDITOR
Homam Altabaa

EDITORIAL ASSISTANT
Kamel Ouinez

EDITORIAL ADVISORY BOARD

LOCAL MEMBERS

Rahmah Bt. Ahmad H. Osman (IIUM
Badri Najib bin Zubir (IIUM)
Abdel Aziz Berghout (IIUM)
Sayed Sikandar Shah (IIUM)
Thameem Ushama (IIUM)
Hassan Ibrahim Hendaoui (IIUM)
Muhammed Mumtaz Ali (IIUM)
Nadzrah Ahmad (IIUM)
Saidatolakma Mohd Yunus (IIUM)

INTERNATIONAL MEMBERS

Zafar Ishaque Ansari (Pakistan)
Abdullah Khalil Al-Juburi (UAE)
Abu Bakr Rafique (Bangladesh)
Fikret Karcic (Bosnia)
Muhammad Al-Zuhayli (UAE)
Anis Ahmad (Pakistan)

Articles submitted for publication in the *Journal of Islam in Asia* are subject to a process of peer review, in accordance with the normal academic practice.

This journal is indexed by ERA 2010 Journal Title List, Australian Research Council, Australian Government.

© *2018by*
International Islamic University Malaysia

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, translated, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior written permission of the publisher.

الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م: قراءة جديدة في الأسباب والعوامل

Iraqi Invasion of Kuwait in 1990: A New Reading of Causes and Factors

Penjajahan Iraq ke Kuwait pada tahun 1990: Pembacaan Punca dan Faktor Baru

سلامه علي حسين الزهما المصعبي*، حسن إبراهيم**، وكابوي عثمان سليمان ***

الملخّص

يعتبر الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، من أهم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في القرن العشرين، بل أن البعض جعله في المرتبة الثانية بعد الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية الفلسطينية، إذ شكل الغزو العراقي للكويت حدث انتقال وتحول عميق وجذري في مسار العلاقات الدولية إزاء منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي باعتبارها أهم منطقة في العالم وأكثرها حساسية وتعقيداً. لقد تظافرت العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى وقوع الغزو العراقي لدولة الكويت، وتحوله إلى حدث فعلي وواقع مرير، عانى منه الشعب الكويتي وترتب عنه الكثير من الآلام والآثار التي مازالت تداعياتها قائمة في وعي وضمير المجتمع الكويتي إلى اليوم، فضلاً عما سببه هذا الغزو من معاناة وأزمات للشعب العراقي، والذي مازال تحت وطأتها حتى العصر الراهن. يهدف هذا البحث

* طالبة دكتوراه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

** أستاذ بقسم الحضارة والتاريخ، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

*** أستاذ مساعد بقسم الدراسات الأساسية والبينية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

إلى دراسة وتحليل الأسباب والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكامنة وراء قرار النظام العراقي السابق بغزو الكويت واحتلالها في أغسطس من العام ١٩٩٠م، وهو القرار الذي أدى إلى اندلاع أزمة الخليج الثانية، في محاولة جديدة لسبر أغوار حقيقة هذا الغزو والأبعاد التي أحاطت به على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الغزو العراقي، الأسباب الاقتصادية، الأسباب السياسية، الأسباب الاجتماعية.

Abstract

Iraq's invasion of Kuwait in 1990 was one of the most important events in the Arab region of the twentieth century. Some historians even rank it as the second after the Zionist occupation of the Arab Palestinian territories, as the Iraqi invasion of Kuwait constituted a transition and a crucial transformation in the course of international relations towards the Middle East and the Arabian Gulf as the most important region in the world and the most sensitive and complex. There have been many reasons and factors that led to the Iraqi invasion of Kuwait which transformed it into an actual event and bitter reality, which the Kuwaiti people suffered and resulted in a lot of suffering and relics whose repercussions continue to exist in the consciousness and conscience of Kuwaiti society today. In addition, the cause of this invasion was due to the suffering and crisis of Iraqi people has been continuing until today. This research aims to study and analyze the economic, political and social causes and factors underlying the decision of the former Iraqi regime to invade and occupy Kuwait in August 1990, which triggered into the second Gulf crisis, in a new attempt to probe the reality of this invasion and the dimensions that cover various levels, regional and international.

Key words: Civilisational Approach, man, renewal of Islamic education and learning.

Abstrak

Penjajahan Iraq ke atas Kuwait pada tahun 1990 merupakan peristiwa penting di rantau Arab sepanjang abad yang kedua puluh. Bahkan, sebahagian ahli sejarawan berpendapat ianya pendudukan kedua paling dahsyat selepas pendudukan Zionis di tanah Arab Palestin, yang mana penjajahan Iraq ke atas Kuwait membawa kepada peralihan dan perubahan yang penting dalam perhubungan antarabangsa antara Timur Tengah dan Teluk Parsi yang semestinya rantau yang amat penting, sensitif dan

kompleks di dunia. Terdapat banyak sebab dan faktor yang membawa kepada penjajahan Iraq ke atas Kuwait yang kemudiannya bertukar menjadi sebuah peristiwa pahit apabila rakyat Kuwait menderita dan banyak kematian berlaku sehingga meninggalkan kesan besar dan mendalam pada rakyat Kuwait hingga hari ini. Selain itu, faktor penjajahan ini adalah disebabkan oleh penderitaan dan krisis di Iraq yang mana sehingga hari ini masih berterusan. Kajian ini bertujuan untuk mengkaji dan menganalisis akibat dan faktor ekonomi, politik dan sosial sehingga menyebabkan rejim Iraq dahulu memutuskan untuk menjajah dan menakluki Kuwait pada Ogos 1990, yang mengakibatkan krisis jurang kedua di Teluk Parsi dalam cubaan menyiasat dan membongkar realiti sebenar penjajahan ini dengan melihat dari setiap dimensi secara berperingkat, dimensi rantau dan dimensi antarabangsa.

Kata Kunci: Serangan Iraq, Faktor ekonomi, Faktor politik, Faktor sosial.

مقدمة

جاء الغزو العراقي للكويت بعد تدهور العلاقات بين البلدين منذ عشرينيات القرن العشرين، فقد ظلت العلاقات الكويتية – العراقيّة تمثل إشكالية بالغة التعقيد، اتخذت طابعاً من الخصوصية الشديدة من كافة الأبعاد والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغم أن البلدين عرفا أوقاتاً من التقارب وحسن العلاقات والتحالف مع بعضهما البعض إزاء بعض المخاطر والتهديدات الاقليمية وبعض القضايا القومية العربية، لاسيما منذ صعود نظام الثورة الإيران عام ١٩٧٩م، واندلاع الحرب العراقيّة–الإيرانيّة لثمان سنوات خرج العراق منها منهكاً اقتصاديا، مما أثر على العراق من الناحيتين السياسية والاجتماعية.

مازالت الأسباب التي دفعت العراق إلى غزو الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م مثار اهتمام الباحثين والمؤرخين، نظراً لما اتسمت به تلك الأسباب من التشابك، إذ لا يمكن أن تدرك تلك الأسباب على نحو واضح إذا ما أخذت من وجهة نظر واحدة، فالأمر لم يكن متوقفاً على دوافع النظام العراقي، التي استمد منها تبريراته لقراره بغزو الكويت واحتلالها، بل يتعين اليوم قراءة وتحليل تلك الأسباب برؤية أكثر

شمولية، تأخذ بالاعتبار كافة الجوانب والعوامل المؤثرة التي أدت إلى قيام النظام العراقي بعمل عسكري ضد دولة عربية كانت تقف إلى جوار العراق بكل إمكانياتها في حربه ضد ايران.

هذه المقالة تقدم قراءة جديدة للأسباب والعوامل التي وقفت وراء الغزو العراقي للكويت واحتلالها، وتفجير واحدة من أكبر الأزمات السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة العربية في التاريخ المعاصر، فهذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها دولة عربية قوية مثل العراق بتسخير كل إمكانياتها العسكرية ضد دولة عربية، وهو الغزو الذي حدث تحت مظلة الشعارات القومية التي كان يرفعها النظام العراقي السابق، وذلك من خلال البحث عن تلك الأسباب في ثلاث نواحي رئيسية: اقتصادية وسياسية واجتماعية.

ولتحقيق هذا الهدف، عمدت الباحثة إلى اتباع أحد أساليب **المنهج الوصفي – التاريخي، وهو أسلوب تحليل المضمون**، والذي يمكن خلاله استقراء وتحليل الكتب والمؤلفات والدراسات والوثائق والأدبيات العربية والإنجليزية، التي عنت بالغزو العراقي للكويت وأسبابه، بالإضافة إلى **الاسلوب الاستقصائي** المتمثل في إجراء بعض المقابلات مع شخصيات عاصرت الحدث.

تتألف هذه المقالة من ثلاثة محاور موضوعية للبحث في أسباب وعوامل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، تتمثل بما يلي:

- **المحورالأول**: الأسباب الاقتصادية.
- **المحورالثاني**: الأسباب السياسية.
- **المحورالثالث**: الأسباب الاجتماعية.

وأهم الاستنتاجات التي خلص إليها البحث في هذا الشأن.

١. الأسباب الاقتصادية للغزو العراقي للكويت

تؤكد المصادر التاريخية المعاصرة لحدث الغزو العراقي للكويت على أن الأسباب والعوامل الاقتصادية شكلت المحك الرئيسي الذي استند إليه قرار النظام العراقي بعمل عسكري على الكويت، وهي الأسباب التي تراتبت في ثلاثة أبعاد، أهمها الآثار التي ترتبت عن ثمان سنوات من الحرب العراقيّة–الإيرانيّة على اقتصاد العراق، والتي أغرقت العراق بالديون الخارجية، ضاعفت من حدتها أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية.

١,١ آثار الحرب العراقيّة–الإيرانيّة على اقتصاد العراق

تزامن صعود نظام الثورة الإيرانية مع صعود حزب البعث بقيادة صدام حسين عام ١٩٧٩م، ما أدى إلى تفجر الصراع بين النظامين،[١] في ظل الخلافات الحدودية بين البلدين اللذان وقعا على اتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥ بشأن الحدود،[٢] في الوقت الذي لم يتخل فيه النظام الإيراني الجديد عن حلمه في بسط نفوذه على منطقة الخليج[٣]، فقد لعبت معايير الاقتصاد والقوة العسكرية دوراً في تأجيج الأزمة بين بغداد وطهران، ففي العراق كان النفط والجيش المؤهل حاضران لمواجهة حرب محتملة ووشيكة، خاصة في ظل الدعم السوفياتي للعراق في مجال التسليح، وشراكة العراق الاقتصادية مع بعض الدول الكبرى وأهمها فرنسا، أمّا في إيران فقد كان هناك جيش إيراني قوي ومسلح

---

[١] ساينجر، ولوران،: **حرب الخليج–الملف السري**، الطبعة الحادية عشرة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣م)، ص٢٥.

[٢] عثمان، فاروق: **مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م)، ص٣. وأيضاً: غرايبة، عبد الكريم: **تاريخ العرب الحديث**، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م)، ص٥٤.

[٣] بيل، جيمس: سياسة الهيمنة– الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، **مجلة دراسات عالمية**، العدد (٤٨)، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣م. ص٥٢.

وصف بأنه في مصاف الجيوش العالمية، بالإضافة إلى المليارات من الدولارات المكتسبة من عائدات النفط الذي كانت أسعاره مرتفعة آنذاك.[٤]

أثار مشروع تصدير الثورة الإيرانيّة حفيظة دول الخليج وعدائها لإيران، خاصه وأن هذا المشروع شكل أساساً طائفياً لبسط نفوذ إيران على المنطقة، في الوقت الذي رفع فيه النظام العراقي شعارات القومية العربية ضد ما ظل يوصف بـ "المشروع الفارسي". فلعب هذا التناقض دوراً مهماً في تشكيل خارطة مواقف الدول الخليجية إزاء العراق وإيران.[٥]

فاستطاع العراق بفضل ثرواته النفطية ودعم دول الخليج أن يخوض حرباً ضد إيران وضد طموحاتها التوسعية، حيث استنزف العراق طوال سنوات الحرب الثمان مقدرات وامكانيات اقتصادية، أسرف في نفقاته العسكرية، وفي نفقاته الحكومية على الخدمات العامة،[٦]الأمر الذي وصفه أحد الباحثين العراقيين بسياسة (البندقية والزبدة). حيث استمر النظام العراقي في الانفاق المسرف على المواطن وتوفير احتياجاته الغذائية، وزاد من النفقات العسكرية. فبدأ الاقتصاد العراقي يعاني من العجز عن الانفاق على

---

[٤] أيوب، مدحت: **حرب الخليج والأمن القومي العربي**، سلسلة دراسات صوت العرب (١)، (القاهرة: دار صوت العرب، ١٩٩٣). ص ص٨٣، ٨٤، ٨٥.

[٥] عدنان الباجة جي (سياسي ودبلوماسي عراقي، ابن السياسي البارز في عهد الملكية مزاحم الباجة جي. عُيّن سفيرا للعراق في الأمم المتحدة إبان حكم عبد الكريم قاسم، ثم وزيرا للخارجية في عهد عبد السلام عارف)، **مقابلة شخصية أجرتها معه الباحثة يوم الخميس ١٥ ديسمبر ٢٠١٦**م. الحجاج، خليل: دور الحرب العراقيّة الإيرانيّة في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي، **مجلة المنارة**، المجلد (١٣)، العدد (٧)، ٢٠٠٧م. صص٢٨٢-٣٠٣. ص٢٨٧.

[6] Niblock, Tim: *Iraq: The Contemporary State*, (New York: St. Martin's Press, 1982). pp 30-180. Navias, M. S. and Hooton, E. R.: *Tanker Wars: the Assault on Merchant Shipping during the Iran-Iraq Conlict 1980-1988*, (London: 1996). pp 70-188.

المشروعات االمخطط لها، والتدني في مستوى البنية التحتية،ونقص القوى العاملة بسبب تحويل أعداد من الشباب العراقي إلى المؤسسات العسكرية).[٧]

وفي ظل السياسات التي اتبعها النظام العراقي، في اهدار المقدرات الاقتصادية وانفاقها بإسراف في المجال العسكري، ازداد عدد الملتحقين بالمؤسسات العسكرية من أبناء الشعب العراقي، الأمر الذي انعكس على القطاعات الاقتصادية المنتجة وخصوصاً القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، والتي تأثرت بقلة الإيدي العاملة (عام ١٩٨٠م – ١٩٨٨م). فأصبح العراق يعتمد بدرجة كبيرة في توفير المواد الغذائية على الاستيراد من الخارج.[٨]

حاول النظام العراقي بعد سنتين من اندلا ع الحرب بإطلاق دعوة إلى التقشف، والتزامه ببعض ملامح النهج الواقعي في الإنفاق الحكومي، إلا أن هذه السياسة تركزت في المجالات الخدمية والاجتماعية والتأمينية، بينما ظلت الحكومة تستورد كل شيء وبمبالغ عالية. فقد استوردت سلعاً غير عسكرية في الفترة (١٩٨٢– ١٩٨٥) وهذا بدوره أدى إلى حرمان المواطنين من نصيبهم من العائد القومي، وزيادة معدلات الفقر والبطالة خاصة في ظل الفساد المالي والإداري الذي ساد في مؤسسات الدولة.[٩]

وعلى هذا النحو سارت الأمور حتى انتهت الحرب العراقيّة–الإيرانيّة، وبلغت خسائر العراق جراء تلك الحرب (١٠٠) مليار دولار–حسب تقرير لوكالة رويتر الاخبارية صدر في عام ١٩٨٩م، كما يشير التقرير إلى أن الخسائر العراقيّة من العائدات

---

[٧] النصراوي، عباس: **الاقتصاد العراقي، النفط، التنمية والحروب، التدمير، الآفاق، (١٩٥٠م–٢٠١٠م)**، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩م). صص١١١–١٢٠.

[٨] المرجع السابق، صص١١٢–١١٣.

[٩] القصاب، عبد الوهاب عبد الستار: **احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م). ص٢٣٦.

النفطية بلغت (١٥) مليار دولار.[١٠] فقد كانت آثار الحرب العراقيّة–الإيرانيّة كارثية على الاقتصاد العراقي. فعندما انتهت هذه الحرب عام ١٩٨٨م، تركت وراءها خسائر باهظة تكبدها العراق، ليصبح العراق دولةً منهارة اقتصادياً وشعباً غارقاً في لجة الفقر.[١١]

٢,١ أزمة الديون الخارجية

كان من جملة الآثار الاقتصادية التي ترتبت عن الحرب العراقيّة–الإيرانيّة، إغراق العراق في أزمة ناتجة عن ارتفاع مديونيته الخارجية. فقد لجأ العراق طوال حربه مع إيران إلى القروض والديون الخارجية لتعويض عجزه عن توفير النفقات الداخلية سواء على الحرب أو على الخدمات العامة. ومع استمرار الحرب على إيران، اضطر العراق إلى هذه الآلية لتمويل الحرب، وبالتالي فقد تحصل على القروض من ثلاثة مصادر رئيسية: المصدر الأول كان من دول الخليج العربي وخاصة السعودية و الكويت، ثم تأتي القروض المقدمة من حكومات غربية ومؤسسات مالية عالمية في المرتبة الثانية، أما المصدر الثالث فكان الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية، وبعد أن كان العراق يمتلك مدخرات تتراوح ما بين (٣٠ – ٣٨) مليار دولار عام ١٩٨٠م، أصبح مديناً بـ (١٠٠) مليار دولار عام ١٩٨٨م.[١٢]

وهذا دفع العراق إلى المطالبة بزيادة عائداته النفطية محاولاً اقناع منظمة أوبك بالسماح له بذلك، موجهاً مطالبته إلى الكويت والسعودية، مؤكداً على أن هذا هو

---

[١٠] مجموعة من الباحثين: **الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية): المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التداعيات**، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٩٥)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس ١٩٩٥م). ص٢٢٩.

[١١] المرجع السابق، ص٩٩. وأيضاً: القصيبي، غازي: **أزمة الخليج: محاولة للفهم**، (لندن: دار الساقي، ١٩٩١م). ص١١.

[١٢] مجموعة من الباحثين: مرجع سابق، ص ٩٦–٢٣٠.

السبيل الوحيد لحل الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب الحرب التي كلفته كثيراً ضد إيران. وفي المقابل طالب الكويت والسعودية تقييد إنتاجهما والضغط على الدول الأخرى في الأوبك لفعل ذلك. كما طلب العراق من الكويت والسعودية إسقاط القروض التي قدماها له واعتبارها منحة لا ديناً، مع تقديم دعم مالي جديد، إلا أن مطالبه تلك قوبلت برفض شديد.[١٣]

في نطاق الجهود الدبلوماسية قدم العراق عدة شكاوى إلى جامعة الدول العربية، أشار فيها إلى خسائر مالية خلال الفترة (١٩٨١م-١٩٩٠م)، بالإضافة إلى النفط الذي سحبته الكويت من حقل الرميلة[١٤] معتبراً ذلك عملية متعمدة جرت فيها سرقة نفط العراق من حقل تقع (٩٠%) من مساحته داخل الأراضي العراقيّة.[١٥]

كما اتهم العراق الكويت بالاشتراك في مؤامرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لجر العراق إلى معركة عسكرية معها أو خلق مبرر للولايات المتحدة لضرب العراق عسكرياً، في الوقت الذي كانت فيه دول الخليج العربي قد بدأت بالفعل في عقد صفقات كبيرة لشراء الأسلحة لحسابها، خلال الفترة (١٩٨٠م-١٩٩٠م).[١٦]

---

[١٣] الأشمل، عبد الله: **مأساة العراق، البداية والنهاية**، (القاهرة: مؤسسة الطوبجي، ٢٠٠٤م). ص٢٥.

[١٤] سالينجر، . ولوران، أ.: مرجع سابق، ص٥٨.

[١٥] فرحات، ياسر: الخديعة الكبرى: **فتنة العصر بين الاعيب صدام وخديعة حسين**، (عمان، الأردن: الناشر المؤلف، ١٩٩٣م)، ص١٢-٢٠.

[١٦] كريستوف، هانز وسبونيك، فون: **تشريح العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو**، ترجمة: أحمد حسن وعمر الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م). ص٣١٠-٣١١.

٣,١ أزمة أسعار النفط العالمية

استمر الدعم الخليجي مالياً للعراق خلال (١٩٨٠م-١٩٨٦م)، وبعدها وجدت هذه الدول نفسها مضطرة لإيقاف هذا الدعم، لأسباب متعددة. فلم يكن إدراكها لتبعات استمرارها في دعم العراق في حرب طويلة الأمد هو الأهم، بل أن انخفاض السعر العالمي للنفط عام ١٩٨٦م، في ذات الوقت الذي كان فيه العراق يعيش تحت وطأة انهيار اقتصادي، أثر على قوته العسكرية بحيث تمكنت إيران من احتلال مثلث الفاو، وبالتالي خسر العراق النافذة البحرية التي كان يصدر منها النفط، واضطر إلى الطرق البرية عبر سوريا وتركيا. وفي مقابل انخفاض سعر النفط ظلت المنتجات الصناعية محافظة على أسعارها.[١٧]

أشار (سالينجر ولوران) في كتابهما إلى أن قرار الكويت بزيادة انتاجها النفطي بالتركيز على تحقيق هذه الزيادة الانتاجية على آبار الرميلة الواقعة في المناطق الحدودية المتنازع عليها مع العراق، كان إجراءً مخالفاً لكافة الاتفاقات المعقودة في إطار منظمة "أوبك". وبالتالي فقد أعتبر هذا القرار من جانب العراق بأنه عملاً استفزازياً بل ويرقى إلى مستوى الخيانة، لاسيما وأن ذلك أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمي، والى خسارة العراق الذي يعتمد في (٩٠%) من وارداته على النفط. وهو ما يوازي فوائد الديون السنوية التي ينبغي على العراق دفعها. ومن ثم فقد تسبب هذا الإجراء في جعل العراق مهدداً بالاختناق الفعلي.[١٨]

فوجد العراق نفسه بعد انتهاء الحرب ضد إيران ١٩٨٨م غارقاً في حالة من الانهيار الاقتصادي، ومطالباً من قبل الدول الدائنة له بسداد ما عليه من القروض. وبالرغم من كل محاولات النظام العراقي لتخفيف الأزمة، إلا أنها ظلت بعيدة عن دائرة

---

[١٧] هلال، حنا: **الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة**، (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٠). ص١٢.

[١٨] سالينجر، إ. لوران: مرجع سابق، ص٨.

أي حلول ممكنة، لاسيما في ظل انخفاض أسعار النفط الذي فسرته القيادة العراقيّة بأنه كان نتيجة مؤامرة مدبرة خططت لها كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة، اللتان خرجتا عن الحصة المقررة المحددة من الأوبك، وقامتا بزيادة إنتاج النفط إلى الضعف، بهدف زعزعة الاقتصاد العراقي واعاقة التنمية فيه. وأضاف العراق ، ونتج عن ذلك هبوط سعر النفط عام ١٩٨٦م .[١٩]فقد خلقت هذه العوامل والأسباب الاقتصادية الدافع الأول للنظام العراقي في اتخاذ قرار بغزو الكويت واحتلالها.[٢٠]

ترى الباحثة أنّ سياسة النظام العراقي في تمويل الحرب ضد إيران، تركزت على الاعتماد على الدعم المالي والاقتصادي الذي تقدمه له دول الخليج وعلى رأسها الكويت و السعودية، الأمر الذي يفسر قرار النظام نفسه بإيقاف عمليات التنقيب عن النفط في الأراضي العراقيّة، لم تعمل على حفر حقول جديدة هناك، بل اكتفت بالحقول المكتشفة . فقد كانت رغبة النظام العراقي أن تتحمل دول الخليج تكلفة الحرب مع إيران،، خاصة وأن دول الخليج نفسها كانت تمول العراق بالاعتماد على عائدات النفط الغنية به هي الأخرى.وأن النظام العراقي كان حينها يخوض حرب استنزاف معلنة ضد إيران، وأخرى باردة وغير معلنة ضد دول الخليج، من خلال استنزاف ثروات هذه الأخيرة بذريعة صد الطموحات الإيرانيّة. فالقيادة العراقيّة، التي رأت في إطالة أمد الحرب مصلحة تضمن من خلالها استمرار تلقيها الدعم الخليجي. و هذا ما سوف تقوم بعض دول الخليج بالرد عليه بشكل مباشر عقب انتهاء الحرب العراقيّة–الإيرانيّة، على نحو

---

[١٩] لورانس، هنري: **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر**، ترجمة محمد مخلوف، (لماسول، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق، ١٩٩٢م). ص٣٧١–٣٧٣.

[٢٠] تريب، تشاليز: **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة: زينة جابر إدريس، (القاهرة: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦م). ص٣٢٤.

أدى بالفعل إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في العراق، وبالتالي خلق السبب الأول الذي سيستند إليه قرار العراق بغزو الكويت.

٢. الأسباب السياسية للغزو العراقي لدولة الكويت

لم تنفصل الأسباب الاقتصادية عن أسباب وعوامل أخرى سياسية كانت أيضاً وراء الغزو العراقي للكويت، بدءً بالنزاع الحدودي بين العراق والكويت والذي شكل محدداً رئيسياً طوال القرن العشرين للعلاقات السياسية بين البلدين، ومروراً بالآثار والتداعيات الاقليمية للحرب العراقيّة—الإيرانيّة، وصولاً إلى القراءةالخاطئة التي تبناها النظام العراقي للتحولات السياسية الدولية التي شهدتها تلك المرحلة.

١,٢ الخلافات الحدودية العراقيّة– الكويتية

تشترك الكويت مع العراق بحدود يبلغ طولها (١٩٥) كم.[٢١]ومنذ عشرينيات القرن العشرين، كان النزاع بشأن هذه الحدود بين البلدين قائماً ومتسبباً بأزمات سياسية بينهما ، لاسيما ادعاءات العراق التاريخية بكون الكويت جزءً لا يتجزأ من ولاية البصرة.

بعد اندلا ع حرب الخليج الأولى بسبب تراجع النظام العراقي عن اتفاقية الجزائر، وبعد الإيحاء له من طرف القوى الدولية والمحلية بالتصدي لنظام الثورة الإيرانية تحت غطاء المطالب الإقليمية، طلب العراق من الكويت سنة ١٩٨٤م استئجار جزيرتي وربة وبوبيان، لكن الكويت رفضت هذه المطالب، وبعد انتهاء الحرب مع إيران أصبح العراق أكثر إلحاحاً على رفع الديون وحل أزمة أسعار النفط ومسألة الحدود الدولية.

---

[٢١] الجهاز المركزي للإحصاء: **المجموعة الإحصائية السنوية**، (العراق: وزارة التخطيط، ١٩٩٥م)، ص٥.

وكل هذا الخليط من الطلبات شكل في نظر القوى الغربية برميل بارود قد ينفجر في أي يوم ونبهت تلك القوى لهذه الوضعية الجديدة ابتداءً من نهاية عام ١٩٨٩م.[٢٢]

وعلى خلفية الاشكاليات الاقتصادية والمالية التي آل إليها العراق بعد تلك الحرب، برزت مشكلة الحدود العراقيّة- الكويتية مرة أخرى. حيث تقدم العراق بشكوى أن الكويت قامت بإنشاء مخافر حدودية ومنشآت عسكرية ونفطية داخل الحدود العراقيّة ، فضلاً عن استيلائها على حقل نفط الرميلة مما أدى بدوره إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية العراقيّة والخلافات السياسية بين البلدين على الرغم من أن الطرفين تبادلا العديد من الزيارات وتشكيل اللجان الحدودية ودخول وساطات عربية ودولية لإنهاء الأزمة الحدودية، إلا إنه سرعان ما تطور الخلاف إلى أزمة متعددة الأطراف. تحولت إلى أزمة عربية ودولية بسبب الغزو العراقي للكويت عام١٩٩٠م.[٢٣]

تفاعل النزاع الحدودي بين العراق والكويت مع الأسباب الاقتصادية المتمثلة في الخلافات حول مطالب العراق من دول الخليج المتعلقة بسداد مديونيته إليها، وزيادة حصته من الانتاج النفطي، وتعويضه عن النفط الذي سحبته الكويت من حقول الرميلة، والمساعدة في اعادة اعمار العراق. وهي المقترحات والمطالبات التي قوبلت برفض من قبل دول الخليج، مما ضاعف من حدة الأزمة الاقتصادية التي واجهها العراق آنذاك. وبسبب رفض مقترحات العراق، بدأ النظام العراقي بالإدلاء بتصريحات تلوح باستخدام القوة وتهديد الكويت بشكل مباشر باحتلالها، باعتبارها أرضاً عراقية، الأمر الذي لاقى

---

[٢٢] قجالي، محمد: **حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه، (قسنطينة- الجزائر: جامعة منتوري، ٢٠٠٨م)، ص٧٥.

[٢٣] مجلس الامة الكويتي: **العلاقات الكويتية العراقيّة- الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، (شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٠٣). ص ١٧.

قبولاً من قبل الكثير من الأوساط العراقيّة لاعتقادهم بأن الكويت بالفعل هي أرض عراقية يجب إعادتها إلى حضن أمها العراق.[٢٤]

كل هذه التداعيات جعلت بعض الخبراء والمراقبين يعتقدون إن تداعيات وآثار حرب الخليج الأولى على العراق من الناحية الاقتصادية قد وقعت على التماس مع الملف الحدودي الذي ظل محل نظر مباحثات سياسية، مع الأخذ بالاعتبار القناعات العراقيّة السائدة بكون الكويت جزءاً من العراق، من أهم الأسباب التي أدت إلى اتخاذ العراق لقرار الغزو، وإن تتبع السلوك العراقي تجاه الكويت في موضوع جذور النزاع بين البلدين، يبين طبيعة الموقف العراقي في صورتين، الأولى تتعلق بإنكار الكويت وجوداً وحدوداً وعدم الاعتراف بقيامها كدولة مستقلة عن العراق على أساس أن الكويت كانت تابعة تاريخياً لقضاء البصرة.[٢٥]

أما الصورة الثانية تتمثل بالوضع الجديد الذي اتخذته المسألة الخلافية بين الكويت والعراق بعد اعتراف هذا الأخير بالكويت كدولة مستقلة عام ١٩٦٣م، حيث تضمن هذا الاعتراف ضبطاً للحدود العراقيّة مع الكويت. وبالتالي فإن رفض العراق للحدود الفعلية للسيادة الكويتية يحمله المسؤولية الدولية على أساس مخالفة التزامات دولية. ولهذا السبب ظل النزاع الحدودي بين العراق والكويت مفتوحاً.[٢٦]

وترى الباحثة، أنه ووفق المتغير السياسي الناشئ عن اعتراف العراق بدولة الكويت، فقد أصبح الخلاف العراقي- الكويتي حول الحدود نزاعاً حدودياً وليس نزاعاً إقليمياً، ولم يعد بالإمكان اللجوء في حله ومعالجته إلى استخدام القوة. حيث أن البلدان

---

[24] Khadduri,Majid and Ghareeb, Edmond*: War in the Gulf, 1990-1991:the Iraq-Kuwait conflict and its implications*,(New York: Oxford university press, 1997). x. p. 299.

[25] Khadduri, Majid and Ghareeb, Edmond, Op. Cit. p. 299.

[٢٦] قجالي، محمد: مرجع سابق، ص٨٢.

لم يصلا إلى حل مرض لهما، فنفجرت الأزمة العراقية – الكويتية في ظروف ومناخ اقليمي ودولي غير مواتي للحلول السلمية، مع الأخذ بالاعتبار أن كلا البلدين قد ساهما في صنع تلك الظروف المواتية للأزمة أكثر منها مواتية لانفراجها.

٢,٢ الآثار والتداعيات الاقليمية للحرب العراقيّة –الإيرانيّة

خلفت الحرب العراقيّة–الإيرانيّة آثاراً وتداعيات ، انعكست على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكافة دول المنطقة وليس فقط على العراق وإيران. فالحرب التي ايدت من قبل دول الخليج باعتبار أنها ستكون عاملاً في صد التهديدات الإيرانيّة وحماية الاستقرار السياسي لها، في إطار الحاضن القومي العربي أدت إلى نتائج عكسية تماماً. فبمجرد ما انتهت الحرب بدأت مرحلة جديدة تداخلت فيها العلاقات والمصالح والتي بناءً على تفاعلاتها استدعت كل التغيرات التي طرأت لاحقاً.[٢٧]

كانت تكلفة الحرب العراقيّة –الإيرانيّة على الدول الخليجية باهظة، بحيث كبدتها الكثير من الخسائر المادية والاقتصادية، كما أسهمت نتائجها وتداعياتها في تأزيم العلاقات الخليجية مع العراق.[٢٨]فقد ساهمت الأجواء التي سادت في أعقاب الحرب العراقيّة–الإيرانيّة، في بروز حالة من العلاقات المتأزمة بين العراق ودول الخليج من جهة وبين الدول العربية وبعضها البعض من جهة أخرى. وهذا بدوره أدى إلى ظهور تكتلات وتحالفات سياسية إقليمية ، وتحالفات أخرى على نفس الموقف في الطرف المضاد. وبدأ

---

[٢٧] الحجاج، خليل: مرجع سابق، ص٢٨٧.

[٢٨] الحلوة، محمد: حرب الخليج: دراسة في مسببات الصراع وعواقبه، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، المجلد (١٥)، العدد (٥٧)، مارس ١٩٨٩، ص١٨.

العالم كله ودول الخليج على وجه الخصوص تراقب سلوك العراق بعد الحرب وتضع في اعتباراتها كافة الاحتمالات المستقبلية.[٢٩]

شكلت الحرب العراقيّة-الإيرانيّة ذريعة للتواجد العسكري الأمريكي- الغربي لحماية المصالح الدولية في منطقة الخليج من التهديدات الإيرانيّة، كما ساهمت أيضاً في بروز اسرائيل كقوة اقليمية فاعلة وخارج نطاق أي توازن في المنطقة، فكان اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل.[٣٠]

تفاعلت هذه التداعيات السياسية الاقليمية المترتبة عن الحرب العراقيّة-الإيرانيّة وآثارها لترسم خارطة الأسباب والعوامل التي أدت إلى اتخاذ العراق قراره بغزو الكويت، حيث أن القيادة العراقيّة اتهمت الكويت بأنها قامت بسحب النفط من حقل الرميلة[٣١]- وأن الكويت- قد قامت بذلك بالتنسيق مع السعودية وبعلم الولايات المتحدة، وذلك بهدف تقليص دخل العراق مما يجعله عاجزاً عن تنفيذ برامج التنمية وإعمار العراق فيما بعد الحرب مع إيران.[٣٢]في الوقت الذي أكدت فيه السفيرة الأمريكية في العراق (غلاسبي)، أن الولايات المتحدة شجعت الكويت على خفض أسعار نفطها وعلى رفع تسوية نزاعاتها مع العراق، وهذا ما يفسر التعنت الكويتي، في هذا الشأن، رأى بعض الباحثين العرب، أن توجه الكويت والإمارات العربية المتحدة في زيادة إنتاجهما النفطي في تلك الفترة العصيبة التي كان يمر بها العراق، كان قرار غير حكيم ، إذ أن نقد هذا

---

[٢٩] المرجع السابق، ص١٩.

[٣٠] أبو طالب، عبد الرحيم عبد الهادي: مرجع سابق، صص١٧٣-١٧٨.

[٣١] كولي، جون: **الحصاد: حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط**، (عمّان: شركة المطبوعات للنشر، ١٩٩٢م)، ص٣٠٧.

[٣٢] المرجع السابق، ص٣٠٩.

التوجه إنما يأتي من منطلق الآثار التي ترتبت عنه، من حيث أنه أدى إلى نتائج عكسية لا يمكن القول أبداً بأن مصالح الدولتين قد تحققت معه.[٣٣]

لقد بني العراق قراره بغزو الكويت على قراءة للبيئة الاقليمية وردود الأفعال التي يمكن أن تحدث إزاء أي عمل عسكري قد يقوم به ضد الكويت. وعلى رأس ذلك ثقته بأن إيران ستقف في موقف الحياد، ولهذا سارع العراق بعد غزو الكويت إلى تسوية كافة القضايا العالقة مع إيران منذ توقف القتال، ساعياً بذلك إلى تحييد الجانب الإيراني رسمياً.[٣٤]فأعلن النظام العراقي في عام١٩٩٠م استعداده لقبول كافة الشروط الإيرانيّة، لحل جميع المشاكل العالقة بينهما.[٣٥]

إن ضعف النظام الإقليمي العربي عجز عن حل الخلافات العربية، ومكن العراق من بناء تحالفه مع اليمن ومصر والأردن، في إطار ما عرف بـ "مجلس التعاون العربي"، والذي اعتقد العراق بأنه سيضمن من خلاله الحصول على تأييد مصر له.[٣٦] ناهيك وأن قوى اقليمية ودولية استغلت الخلافات التاريخية بين العراق والكويت وعملت على تأجيج الخلافات حول الحدود ومناطق النفط وأسعاره. وبذلك أدخلت الكويت في دائرة من التنسيق واللعب بسياسة خطيرة للغاية، على أساس أن العراق خرج من الحرب منهكاً ولن يكون بوسعه الدخول في حرب جديدة.[٣٧]وبالتالي فقد وقفت هذه القوى من خلال تدخلاتها حائلاً دون إنجاح الجهود العربية لحل الأزمة، وإحباط كل المساعي العراقيّة لحلها في نطاق الجامعة العربية. وذلك لتحقيق أهداف استراتيجية جديدة لها في

---

[33] Kellner, Douglas: *The Persian Gulf*, (Colorado,T.V War, 1992). p. 13.

[٣٤] علوي، مصطفى: بيئة القرار وصنعه، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، **مجلة معهد الإنماء العربي**، بيروت– لبنان، العدد (٣٧)، يوليو ١٩٩١م. ص٩٠.

[٣٥] الأشمل، عبد الله: مرجع سابق، صص٧٢–٧٤.

[٣٦] مجموعة من الباحثين: مرجع سابق، ص١٠٥.

[٣٧] عدنان الباجة جي: مقابلة أجرتها معه الباحثة.

الخليج والشرق الأوسط. وهذا ما سيتضح من خلال البحث عن الأسباب السياسية للغزو العراقي للكويت في ضوء التحولات السياسية الدولية.

٣,٢ القراءة الخاطئة للتحولات السياسية الدولية

كان العالم في مطلع عقد التسعينات، يمر بتحولات، أهمها بداية سقوط المعسكر الشرقي وانتهاء حقبة الحرب الباردة، وتحول الاتحاد السوفياتي إلى سياسة الاعتدال ومراعاة المصالح الخاصة به، حينها تصور النظام العراقي بأن المواقف الأمريكية والأوروبية ستظل في حدود المواقف السياسية، ولن تصل إلى مستوى رد الفعل العسكري نظراً لما في ذلك من إثارة لحفيظة الاتحاد السوفييتي، واعتقد النظام العراقي حينها بأنه قد حصل على الموافقة الامريكية المسبقة على قراره باحتلال الكويت، بناءً على فهم خاطئ للحوار الذي جرى بين الرئيس العراقي السابق والسفيرة الأمريكية "غلاسبي".[٣٨]

بدأ خبراء الأزمات الأمريكيون في ذلك الوقت بدراسة سلوك القيادة العراقيّة، وكانت الاستخبارات الأمريكية ترصد عبر الأقمار الصناعية، التحركات العراقيّة قبالة الحدود مع الكويت، حيث تمكنت بالفعل من تحديد تحركات القوات العراقيّة قبل غزوه للكويت. وأكدت القيادة الأمريكية أن الغزو سيتم بشكل كامل، وأنها قد وضعت عدة سيناريوهات للحرب على العراق وتحرير الكويت، خاصة أن هذه الأزمة كانت فرصة لإنقاذ ميزانيتها التي كان من المتوقع انخفاضها بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، إضافة لما كان الاقتصاد الأمريكي يعانيه من تراجع أمام قوة اليابان.وادعت

---

[٣٨] عدنان الباجة جي: مقابلة أجرتها معه الباحثة.

الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو الكويت، أن العراق في طريقه إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، إضافة لما يمتلكه من أسلحة بيولوجية وكيميائية.[٣٩]

كان قرار العراق بغزو الكويت خطأً كارثياً على العراق أكثر منه على الكويت نفسها، وهو خطأ نتج عن سلسلة من الأخطاء والقراءات الخاطئة للواقع الاقليمي والدولي.[٤٠]وفي المقابل كان بإمكانه حل الأزمة الحدودية مع الكويت، وتحسين علاقاته بدول الخليج والعالم. ومهما كانت أخطاء أو مؤامرات الغير على العراق فإن غزو الكويت واحتلالها يظل قراراً عراقياً. قراراً خاطئاً اتخذته قيادة عراقية.

تستنتج الباحثة، أن النظام العراقي قد اعتمد على قراءة خاطئة فيما يتعلق بمواقف القوى الكبرى، حيث اعتقد باستحالة تطابق الموقفين الأمريكي والسوفيتي. وتوقع أن يسعى الاتحاد السوفيتي إلى وقف أي تحرك أمريكي ضد العراق، الأمر الذي يجعل الجهود الأمريكية المناهضة للعراق لا تخرج عن دائرة الضغوط والحملات السياسية دون عمل جدي. وهذا يشير إلى أن النظام العراقي لم يكن قد استوعب حقيقة التغير الذي يشهده الاتحاد السوفييتي من الداخل، وانعكاساتها على مواقفه وأدائه الدولي.

٣. الأسباب الاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت

جاءت الأحداث والمتغيرات الاقتصادية والسياسية، على خلفية معقدة شكلتها في الداخل العراقي بنية العلاقة بين النظام العراقي والمجتمع، وهي العلاقة التي استحوذت عليها صورة القائد الفرد باعتباره النظام والدولة، لاسيما وأن النظام نفسه قد اتخذ لنفسه طابعاً عسكرياً، بالإضافة إلى اشكالية التعددالاثني والطائفي في العراق، كالمسألة

---

[٣٩] رائف، أحمد: **على حافة الكارثة: أوراق أزمة الخليج السرية**، (القاهرة: مركز الدراسات والترجمة بالزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١م)، ص١٦-٢٣.

[٤٠] زكي، زكي محمود: **بغداد بين الخيانة والتكنولوجيا**، (القاهرة: دار الروضة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص١٩٥.

الكردية، وكل ذلك تحت إطار أزمة الوحدة الوطنية التي ظلت حاضرة في العراق على الدوام. وبالتالي، فلا مجال لتجاهل دور هذه العوامل الاجتماعية في خلق قرار النظام العراقي بغزو الكويت عسكرياً.

١,٣ إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع

مرت الدولة العراقيّة الحديثة منذ نشأتها في أوائل القرن العشرين، بمراحل متعددة فرضت دائماً آثارها على علاقة الدولة بالمجتمع العراقي. فبعد أن كان المجتمع العراقي طوال الفترة العثمانية يعيش في حالة من الصراع التركي–الإيراني، خلقت الطائفية ليغدو صراعاً بين الشيعة والسنة العراقيين.[٤١]تشكلت معالم الدولة العراقيّة في العصر الحديث بعد خروجها من دائرة السيطرة العثمانية ووقوعها في قبضة الاحتلال البريطاني[٤٢]ثم بزغت الأفكار القومية على وقع الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م لتشعل شرارة ثورة ١٩٢٠م في العراق، والتي بالرغم من فشلها في تحقيق أهدافها، إلا أنها كونت الدولة العراقيّة، من خلال النظام الملكي الذي فرضته بريطانيا على المجتمع العراقي، والذي كان في جزء منه صنيعة لها، وفي الجزء الآخر نتاج الانتخاب الشعبي.[٤٣]وأخذ العراق في دستوره الصادر سنة ١٩٢٥م بالنظام البرلماني وقانون انتخابي تم اقراره في نفس العام للانتخابات

---

[٤١] نظمي، وميض: **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣م)، ص١٦١.

[٤٢] الوردي، علي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الجزء السادس، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٦م)، صص٢٩٩–٣٠٠. فوستر، هنري: **نشأة العراق الحديث**، الجزء الأول، (بدون مكان النشر، ١٩٨٩م). ص١٤.

[٤٣] وتوت، علي: **الدولة والمجتمع في العراق المعاصر–سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١م–٢٠٠٣م**، اطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة بغداد، ٢٠٠٤م)، ص١٨٢.

البرلمانية، مع منح الملك حق تعين أعضاء الحكومة وتصديق القوانين وحل البرلمان والدعوة للانتخابات العامة.[٤٤]ومن ثم فقد تميزت مجريات العملية السياسية في الفترة (١٩٢١م-١٩٣٣م) بالنزعة الوطنية والطموح لبناء الدولة العراقيّة، و دخل العراق في الفترة (١٩٣٣م-١٩٤٥م) مرحلة تميزت بتصاعد حدة الصراع من أجل السلطة، وذلك في سياق سلسلة الانقلابات العسكرية من قبل ضباط الجيش ضد النظام الملكي لعام ١٩٣٦م، انتهى باحتلال بريطانية للمرة الثانية للعراق عام ١٩٤١م.[٤٥]

دخل العراق حقبة الجمهورية عام ١٩٥٨م، بعد الإطاحة بالنظام الملكي من خلال الثورة العسكرية، فتمت تصفية النظام الملكي، ما أدى إلى ظهور الجيش العراقي كقوة في إطار سياسة تعبئة الجماهير بالفكر القومي والاستقلال الوطني.[٤٦]فتجهت الحكومات الجمهورية نحو إلغاء الأبعاد الطائفية في ممارسات الدولة الرسمية وإلغاء التميز الطائفي بين مكونات الشعب العراقي، وإلغاء سياسة الانحياز نحو الغرب والأحلاف العسكرية التي أدت إلى إضعاف النظام العراقي العسكري، من جهة أخرى، في حين ظلت معايير الوحدة الوطنية وحقوق القوميات الأخرى مفقودة إلى حد كبير، وهذا أدى إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية، التي انتهت بوصول حزب البعث إلى قمة السلطة، وقيامه بعملية تغيير شاملة في شكل النظام السياسي العراقي.[٤٧]فمنذ عام ١٩٦٨م، أصبح رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الحزب الحاكم، وهكذا، فقد تزامن سقوط المجتمع المدني في العراق مع صعود البعث إلى سدة الحكم، إذ تواصلت

---

[٤٤] اندرسن، وليام، وستانسفيلد، غاريت: **عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية، ام تقسيم**، ترجمة: رمزي بدر، مراجعة: ماجد شبر، (لندن: دار الوراق، ٢٠٠٥م)، ص٢٦.

[٤٥]نظمي، وميض: مرجع سابق، ص١٦٣.

[٤٦] اندرسن، وليام، وستانسفيلد، غاريت: مرجع سابق، صص٥١-٦٣

[٤٧]ناجي، جواد سعد: **القضية الكردية: برنامج مستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م)، ص٢٦٥.

سياسات الحكم الفردي في وجود نظام البعث في الحكم.[٤٨]ومن ثم، فقد اتضحت ملامح عنف النظام العراقي لأول مرة، في عملية قمع انتفاضة الشعب الكردي عام ١٩٧٤م، ثم توجه النظام إلى مشروعات التسلح التي كان يعمل عليها مع دول المحيط، والتي انتهت باندلاع الحرب مع إيران (١٩٨٠م–١٩٨٨م)، وصولاً إلى احتلال الكويت عام ١٩٩١م.[٤٩]

٢,٣ اشكالية التعدد الإثني والطائفي والمسألة الكردية

تتمثل المشكلات الاثنية بوجود تشكيلة من الجماعات القومية والدينية من الأقليات، بالإضافة إلى العنصرين العربي والكردي، واللذين يغلب عليهما الانتماء للدين الإسلامي، رغم انقسامهم إلى طائفتين شيعية وسنية. وتتركز هذه الجماعات والأقليات في العراق: (بغداد، اربيل، السليمانية، نينوي، كركوك، دهوك) إذ تتواجد معظم الاثنيات والأقليات الدينية تحديداً في تلك المحافظات، ويعتبر التركمان ثالث أكبر قومية في العراق، ومن الناحية المذهبية ينقسم التركمان إلى سنة وشيعة.[٥٠]

ثم هناك طائفة الكلدآشوريين والتي تعتنق الديانة المسيحية، وهي ثاني ديانة في العراق من حيث عدد الأتباع بعد الإسلام، والأقلية الإيزيدية في الشمال والشمال الغربي من العراق، وبالتحديد في جبل سنجار غربي الموصل وفي منطقة الشيخان شمال شرقها

---

[٤٨] ورثنغتون، آمي: **العراق: الغزو – الاحتلال – المقاومة**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص٤٢.

[٤٩] ربيع، محمد محمود ومقلد، اسماعيل صبري: **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤م)، ص١٧٨٢.

[٥٠] مجموعة باحثين: **أقليات العراق – البحث عن العدالة والمساواة والخوف من المستقبل**، (أربيل: التنمية المدنية (CDO) ومنظمة المسللة، ب ت)، ص٦.

ما الصابئة المندائية، فهي من أقدم الديانات التوحيدية في العراق، ثم هناك طائفة الشبك التي تعيش في المنطقة الممتدة حول الموصل وكركوك، وهناك أيضاً الطائفة الكاكائية وهي أقلية تنتشر شمال العراق.[٥١]

وتتمثل الجذور التاريخية والسياسية للمشكلات الإثنية في ممارست النظام العراقي سياسات التمييز العرقي والديني وسياسات التهجير والترحيل القسري وتعريب المناطق التي كانت آهلة بسكان من غير العرب.[٥٢]وتنفيذ سياسات تفرقة وتمييز وتغيير في الهوية.[٥٣]بينما ظلت فيه مناطق الأقليات تعاني الكثير من الإهمال في مجال الخدمات، و حُرمت من كامل الحقوق الثقافية والسياسية والدينية،وفي هذا السياق، تعتبر المشكلة الكردية من أهم المشكلات التي واجهها النظام العراقي السابق، فقد أحدثت حكومة البعث تغييرات في التقسيم الإداري للواء الموصل، أدت إلى نشوء النزاع بين السلطة العراقيّة والشعب الكردي، وهو النزاع الذي مازال يعرف بمشكلة "الأراضي المتنازع عليها" بين الدولة المركزية وحكومة كردستان العراق وبالرغم من محاولات حل هذه الأزمة بشكل سلمي، إلا أن ممارسات النظام منذ عام ١٩٧١م، والتي تمثلت بسلسلة من الإجراءات العنصرية بهدف تغيير التركيب السكاني "سياسات التعريب"، حالت دائماً دون ذلك فاستمرت مطالبات الأكراد للحصول على حق الحكم الذاتي، ولكن ذلك قوبل بردود فعل قاسية من قبل النظام البعثي.[٥٤]

---

[٥١] مجموعة باحثين: أقليات العراق، مرجع سابق، ص٢٦. قسم حقوق الأقليات: **أطياف العراق مصدر ثرائه الوطني**، (العراق: وزارة حقوق الانسان، ٢٠١١م)، ص٥—٨.

[٥٢] مسعد، نيفين: النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٣٦٤)، حزيران ٢٠٠٩م، ص٤٦.

[٥٣] قسم حقوق الأقليات: مرجع سابق، ص٣١.

[٥٤] صدام، صلاح جبير: الفيدرالية وإدارة النزاع في العراق، **مجلة رسالة الحقوق**، العدد (٢)، جامعة كربلاء، ٢٠١٢م. ص١١٣—١٢٨.

٣,٣ أزمة الوحدة الوطنية العراقيّة

دفعت إشكالية الوحدة الوطنية في العراق خلال الحرب العراقيّة–الإيرانيّة، النظام العراقي إلى ارتكاب أعمال قمعية، زادت من حدة تمزق النسيج المجتمعي في العراق، الأمر الذي أجبره إلى إخراج المعتقلين من السجون والتقارب مع الطوائف الكبيرة والمؤثرة: الشيعة والأكراد. إلا أن ممارساته على الواقع كانت تتسم بازدواجية و التناقض، فبينما أعلن حرية ممارسات الشعائر الدينية لكل الطوائف، فقد قام في الوقت نفسه بالاستيلاء على بعض المواقع الدينية، واستخدامها فيما بعد في إنشاء مبان تجارية. كما أغلق المدارس الدينية مثل كلية الفقيه في النجف، وعرض الحسينيات والمكتبات الشيعية، ومنع الشيعة من ممارسة بعض طقوسهم، باستثناء اجتماعات العزاء والجنازة.[٥٥]وخلال فترة الحرب مع إيران قام النظام بترحيل الجماعة (الفيلييية)–جماعة كردية شيعية– إلى إيران، ومصادرة أموالهم وسحب هوياتهم العراقيّة.[٥٦]

أما التركمان فقد سعوا إلى تأسيس حزب لهم– الحزب الوطني التركماني – في ١١ نوفمبر ١٩٨٨م، من أجل العمل لصالح قضية التركمان الذين خضعوا لسياسة الاستيعاب، وشكَّلوا عدة جمعيات وتنظيمات فكرية شجعتها تركيا.[٥٧]أما المسيحيون فكانوا مقربين جداً من النظام وتمتعوا بامتيازات كثيرة وحظوا بمناصب حزبية وحكومية هامة، كما أصدر النظام قرارات تحذر من التعرض للمسيحيين و كل هذه الممارسات والتناقضات بين شعارات النظام زادت من حدة الانقسام الاجتماعي للشعب العراقي،

---

[٥٥] كريستوف، هانز وسبونيك، فون: مرجع سابق، ص٣٠٤–٣٠٦.

[٥٦] اليوسفي، حازم: **الكرد في الصحافة العربية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦م). ص١٨٠.

[٥٧] المراكبي، السيد عبد المنعم: **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد – دراسة حالة (١٨٨م–١٩٩٦م)**، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١م)، ص٦٨.

خاصة في ظل سياسات التفضيل التي منحها النظام للعشائر العراقيّة في شمال غرب العراق نظراً لكونها من السنة، مما أثار حفيظة العشائر من الأغلبية الشيعية في العراق والأكراد معاً. فقد أعطى النظام الوظائف والمناصب الادارية والأمنية والعسكرية لأبناء تلك العشائر السنية، مما خلق انقسام طائفي بين العشائر العربية نفسها– وهو بالفعل ما حدث لاحقاً.[٥٨]

إن ما حصل منذ توقف الحرب العراقيّة–الإيرانيّة، أن جميع التناقضات الاجتماعية تكالبت على النظام العراقي، مما جعل النظام يستخدم ضمن أيديولوجية غزو الكويت تلك الذريعة القائلة بأن الكويت أرضاً عراقية ولابد من استعادتها، وهي الأيديولوجية التي لاقت قبولاً من قبل الكثير من الشعب العراقي الذي يعتقد بالفعل بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق.[٥٩]فقد فشل النظام العراقي في تحقيق وحدة المجتمع والشعب العراقي، وتقرير هوية عراقية واحدة قائمة على احترام التعددية والمواطنة الكاملة العادلة والمتساوية. كل ذلك جعله يرى في احتلال الكويت وسيلة لتحقيق هذه الوحدة، وضمان التفاف الشعب العراقي حوله، إلا أن الأمر اتخذ مساراً مغايراً وجلب نتائج عكسية، دفعت الكويت ثمنها والشعب العراقي الذي مازال يدفع ثمن سياسات حكم خاطئة حتى اليوم.

النتائج

بناءً على ما تقدم يمكن إجمال نتائج البحث في أسباب الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م، على النحو الآتي:

---

[٥٨] عبيد، عبد الستار هادي: **العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال وأثرها على الداخل العراقي**، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٨م)، ص٧١.

[٥٩] تريب، تشاليز: مرجع سابق، ص٣١٥.

١. إن سياسات النظام العراقي الاقتصادية أثناء حربه ضد إيران أدت إلى حدوث العديد من الأزمات التي عملت في خلق أسوأ أزمة اقتصادية شهدتها العراق في القرن العشرين، وبالتالي فقد كان لهذه الأزمات دوراً رئيسياً في دفع النظام العراقي إلى القيام بعملية عسكرية على الكويت عام ١٩٩٠م، بما يلي:

❖ آثار الحرب العراقيّة-الإيرانيّة على الاقتصاد العراقي، تدمرت البنى التحتية والمؤسسات الانتاجية وعطلت النشاطات الزراعية والصناعية وتوقف نشاطات انتاج النفط وتصديره وتعرضت الموانئ والطرق للدمار ، إضافة إلى تدني معدلات الانتاج وسوء توزيع القوى العاملة وتكديسها في الجيش.

❖ خروج العراق بعد الحرب العراقيّة-الإيرانيّة بمديونية خارجية بلغت (١٠٠) مليار دولار عام ١٩٨٨م.

❖ انخفاض الأسعار العالمية للنفط، حالت دون أن يتمكن العراق من استغلال ثرواته النفطية في الخروج من أزمته الاقتصادية.

٢. الأسباب والعوامل السياسية التي دفعت النظام العراقي إلى اتخاذ قراره بغزو الكويت واحتلالها عام ١٩٩٠م، والتي لم تنفصل عن الأسباب الاقتصادية، وأبرزها:

❖ استغل النظام العراقي قضية النزاع الحدودي العراقي-الكويتي لحل أزمته الاقتصادية، فطالب دول الخليج بسداد مديونيته إليها، وزيادة حصته من الانتاج النفطي، وتعويضه عن النفط الذي سحبته الكويت من حقول الرميلة، والمساعدة في اعادة اعمار العراق، وهي المطالب التي رفضت دول الخليج تلبيتها بشدة.

❖ آثار الحرب العراقيّة-الإيرانيّة على علاقات العراق بالدول العربية، وبشكل خاص مع دول الخليج العربي، لاسيما في ظل عجز النظام العربي في حل

الخلافات العربية- العربية، ما شجع النظام العراقي على الإقدام على غزو الكويت واحتلالها.

❖ القراءة الخاطئة التي تبناها النظام العراقي للمشهد السياسي الدولي، باعتقده بأن الولايات المتحدة اعطته الضوء الأخضر لغزو الكويت، وأن الاتحاد السوفياتي وإيران ستقفان على الحياد، الأمر الذي شجعه على غزو الكويت بشكل فعلي.

٣. أسباب وعوامل اجتماعية متعلقة بوضع الداخل العراقي بعد الحرب مع إيران، ساهمت في خلق دوافع النظام العراقي لغزو الكويت واحتلالها، والتي تمثلت بما يلي:

❖ تدهور العلاقة بين النظام السياسي الحاكم في العراق والمجتمع العراقي، بسبب سياسات الحكم الفردي .

❖ التعددية الاثنية والطائفية المميزة للمجتمع العراقي، وسياسات القمع التي مارسها النظام ضد الأقليات، والتي أدت إلى بروز المسألة الكردية، وتحولها إلى اتجاه ثوري مناهض للنظام.

❖ أزمة الوحدة الوطنية، حيث اعتقد النظام العراقي ان غزو الكويت سيمكنه من إعادة تحقيق الوحدة الوطنية داخل المجتمع العراقي من جهة، والتفاف مكونات المجتمع العراقي حوله من جهة أخرى.

المصادر والمراجع

Abu Talib, Abd Al-Rahim Abd Al-Hadi. *Azmāt al-Iraq wa Al-Kuwait-Abaduha wa Natā'ijuha wa Mawqif Saḥīfah Al-Ahrām Minha*. Cairo: Maktabah Nahdah al-Sharq, Jamia Al-Qahirah, 1995.

Al-Ashmal, Abd-Allah. *Ma'sat Al-Iraq, Al-Bidayah wa Al-Nihayah*. Cairo: Muassasah Al-Tubaji, 2004.

Andrasan, Walyam, Wastansfeld Ghariyat. *Iraq Al-mustaqbal: Daktaturiah, Demecraty, Am Taqsim*, Tarjamah: Ramzi Badar, Muraja'ah: Majid Sher. London: Dar Al-Waraq, 2005.

Ayyub, Midhat. *Harb Al-khalij Wa Al-amn Al-Qaumi Al-Arabi*. Silsila Derasat saut Al-Arab (1). Cairo: Dar Saut Al-Arab, 1993.

Bil, Jims. Siyash Al-Haimanah- "Al-Wilayat Al-Muttahidah Al-Amrikiyah wa Iran". *Majallah Derasat Alamiyyah*, No (48), Manshurat markaz Al-Imarat li Al-Dirasat wa Al-Buhuth Al-Istratiji. Abu Dhabi, 2003.

Tarib, Tashaliz. *Safahat Min Tarikh Al-Iraq*, Tarjamah: Zinah Jabir Idris. Cairo: Dar Al-Arabia li Al-Ulum, 2006.

Al-Jihaz Al-Markazi li Al-Ihsa. Al-Majmuah Al-Ihsaiyah Al-Sanawiyah. Iraq: Wazarah Al-Takhtit, 1995.

Al-Hajjaj, Khalil. "Daur Al-Harab Al-Iraqiah Al-Ibraniyah Fi Ta'zim Al-Alaqah Bain Al-Iraq Wa Dual Al-Khalij Al-Arabi". *Majallah Al-Manarah*, Vol: 13, No: (7), Pp: 282-303, 2007.

Al-Halwah, Muhammad. "Harb Al-khalij: Dirasah fi Musbayat Al-Sura wa Awqibih". *Majallah Dirasat Al-Khalij Wa Al-Jazirah Al-Arabiah*.

Majlis Al-Nashr Al-Ilmi bi Jamia Al-Kuwait, Vol: 15, No: 57, March 1989.

Raif, Ahmad. *Ala Haffa Al-Karithah: Auraq Azimmah Al-Khalij Al-Sirriayyh*. Cairo: Markaz Al-Dirasat wa Al-Tarjamah bi Al-Zuhrai lil ialam Al-Arabi, 1991.

Rabi, Muhammad Mahmud Wa Muqallid, Ismail Sabri. *Mausua'h Al-Ulum Al-Siyasia*. Kuwait, Jamia Al-Kuwait, 1994.

Zaki, Zaki Mahmud. *Baghdad Bain Al-Khiyanah Wa Ticnology*. Cairo: Dar Al- Raudhah li Al-Nashr wa Al-Tauzi'a, 2003.

Salinjar, B Wa Waluran, E. *Harb Al-Khalij- Al-Milaf Al-Sirri*. Al-Tab'a 11. Bairut: Shirkah Al-Matbuat li Al-Tauzi'a wa Al-Nashr, 1993.

Simunz, Jaif. *Iraq Al-Mustaqbal Al-Siyasiayh Al-Amrikiyah Fi I'adati Tashkil Al-sharq Al-Awsat*. Bairut: Dar Al-Saqi, 2004.

Saddam, Salah Jabir. "Al-Fedraliyah wa Idarah Al-Niza'a Fi Al-Iraq". *Majallah Risalah Al-Huquq*, No: 2, Jamia Karbala, 2012.

Obaid, Abd-Sattar Hadi *Al-'Ilmiah Al-Siyasiah Fi Al-Iraq Ba'd Al-Ihtilal Wa Athariha Ala Al-Dakhil Al-Iraqi,* Risalah Majester. Cairo: Ma'ahad Al-Buhuth wa Al-Dirasat Al-Arabia, 2008.

Uthman, Faruq. *Mustaqbal Al-Janib Min Al-Dawlah Al-Uthmania Fi Nazr Hukumat Al-Hind Al-Biritaniah.* Cairo: Dar Al-Ma'arif, 1996.

Alwi, Mustafa. "Baiat Al-Qarar Wa Sun'ihi. Majallah Al-Fikr Al-Istrateji Al-Arabi". *Majallah Ma'ahad Al-Inma Al-Arabi.* Bairut-Lebnan, No: 37, July 1991.

Gharabiya, Abd Al-Karim. *Tarikh Al-Arab Al-Hadith.* Bairut: Al-Ahliyah li Al-Nashr wa Al-Tauzi'a, 1984.

Farhat, Yasir. Al-Khadi'ah Al-Kubra: *Fitnah Al-Asr Bain Al-A'ayab Saddam Wa Khadi'ah Husain.* Oman-Urdun: Al-Nashir Al-Muallif, 1993.

Foster, Hanri. *Nashat Al-Iaq Al-Hadith.* Vol: 1, Bidun Makan Al-Nashr,1979.

Qajali, Mohammad. *Harb Al-Khalij Al-Thaniyah Bain Ahkam Al-Duwali Wa Tadaiyat Al-Nizam Al-Almi Al-Jadid,* Utruhah Dukturah. Al-Jazaer: Jamia Manturi, 2008.

Qism Huquq Al-Aqalliyat: *Atyaf Al-Iraq Masdar Thuraihi Al-Watni.* Iraq: Wazarah Huquq Al-Insani, 2011.

Al-Qassab, Abd Al-Wahhab Abd Al-Sattar. *Ihtilal Ma Ba'd Al-Istiqlal, Al-Tadaiyat Al-Isratijiah Al-Amrikiyah Ala Al-Iraq.* Bairut, Markaz Dirasat Al-Wahdah Al-Arabia, 2005.

Al-Qasbi, Ghazi. *Azimma Al-Khalij: Muhawalah li Al-Fahm.* London: Dar Al-Saqi, 1991.

Kiristof, Hanz wa Subunik, Fon. *Tashrih Al-Iraq: Uqubat Al-Tadmir Al-Shamil Al-Lati Sabaqat Al-Ghazw.* Tarjamah: Ahmad Hasan wa Umar Al-Ayyubi. Bairut: Markaz Derasat Al-Wahdah Al-Arabia, 2005.

Koli, Jon. *Al-Hisad: Harb Al-America Al-Tawilah Fi Al-Sharq Al-Ausat*. Oman: Shirkah Al-Matbu'at li Al-Nashr, 1992.

Lurans, Hanri. *Al-l'abah Al-Kubra: Al-Sharq Al-arabi al-Mu'asir.* Tarjamah: Muhammad Makhluf, Qabras: Dar Qurtubah li Al-Nashr wa Al-Tauthiq, 1992.

Majlis Al-Ummah *Al-Kuwaiti. Al-'Alaqat Al-Kuwaitiah Al-'Iraqiyah-Al-Ab'ad Al-Siyasiah Wa Al-Iqtisadiyah Wa Al-Ijtima'iyah.* Shabka Al-M'alumat Al-Duwaliyah, 2003.

Majmu'ah Bahithin. "*Aqaliyat Al-Iraq – Al-Bahth An Al-Adalah Wa Al-Musawat Wa Al-Khawf Min Al-Mustaqbal"*. Arbel: Al-Tanmiyah Al-Madniyah (CDO) wa Munazzama Al-Musalsalah.

Majmu'ah Min Al-Bahithin. "*Al-Ghazw Al-Iraqi Li Al-Kuwait (Nadwa Bahthiyah), Al-Muqaddamat Al-Waqae Wa Rudud Al-F'el, Al-Tada'iyat"*. Silsilah 'Alam Al-M'arifah, No:195. Al-Kuwait: Al-Majlis Al-Watani li Al-Thaqafah wa Al-Funun wa Al-Adab, March 1995.

Qism Huquq Al-Aqliyat. *Atyaf Al-Iraq Masdar Thaihi Al-Watani.* Iraq: Wazarah huquq Al-Insan, 2011.

Al-Murakabi, Al-Sayyed Abd Al-Mun'im. *Harb Al-Khalij Al-Thaniyah Wa Al-Takamul Al-Watani Fi Al-Iraq: Al-Akrad Derasah Halah (188-1996)*, Risalah Dukturah. Cairo: Ma'had Al-Buhuth wa Al-Dirasat Al-Arabia, 2001.

Mus'id, Nifin. "Al-niza'at Al-Diniyah Wa Al-Madabiyah Wa Al-Iraqiah Fi Al-Watan Al-Arabi". *Majallah Al-Mustaqbal Al-Arabi*, No: 364, Jaziran, 2009.

Naji, Jawwad Sa'ad. *Al-Qadhiyah Al-Kurdiyah: Barnamaj Mustaqbal Al-Iraq Ba'd Inhai Al-Ihtilal*, al-tab'ah 1. Bairut: Markaz Dirasat Al-Wahdah Al-Arabiah, 2005.

Al-Nasrawi, Abbas. *Al-Iqtisad Al-Iraqi, Al-Naft, Al-Tanmiyah Wa Al-Hurub, Al-Tadmir, Al-Afaq*, (1950-2010). Tarjamah: Muhammad Saeed Abd Al-Aziz. Bairut: Dar Al-Kunuz Al-Adabiah, 1999.

Nazmi, Wa M'iz. *Al-Juzur Al-Siyasiyah Wa Al-Fikriyah Wa Al-Ijtimaiyah Li Al-Fikriyah Wa Al-Ijtimaiyah Li Al-Harkah Al-Qaumiah Al-Arabia Al-Istiqlaliyah Fi Al-Iraq*. Bairut: Markaz Dirasat Al-Wahdah Al-Arabia, 2013.

Hilal, *Hina. Al-Sir'a Ala Al-Kuwait, Mas'ala Al-Amn Wa Al-Tharwah*. Cairo: Dar Sina li Al-Nashr, 1990.

Watut, Ali. *Al-Dawlah Wa Al-Mujtam'a Fi Al-Iraq Al-Mu'asir-Sosoliogya Al-Mu Assasah Al-Siyasiyah Al-Iraq 1921-2003*, utruhah dukturah. Baghdad: Jamia Baghdad, 2004.

Warsanghtun, Ami. *Al-Iraq: Al-Ghazw -Al-Ihtilal- Al-Muqawamah*, Al-Bab'ah 1. Bairut: Markaz Dirasat Al-Wahdah Al-Arabia, 2004.
Al-Wardi, Ali. *Lamhat Ijtimaiyah Min Tarikh Al-Iraq Al-Hadith*, Al-juz'a 6. Baghdad: Matb'ah Al-M'arif, 1976.

Al-Busfi, Hazim. *Al-kurd Fi Al-Sahafah Al-Arabia*. Cairo: Maktabah Madbuli, 2006.

Adnan Al-Bahithah Ji (Siyasi wa Dublomacy Iraqi, ibn Al-Siyasi Al-Bariz fi ahd Al-Milkiyah muzahim Al-Bahithah Ji. Uyyina safirn li al-iraq fi Al-Umam Al-Muttahidah Iban Hakam Abd Al-Karim Qasim, thumma waziran li Al-Kharijiyyah fi 'ahd abd Al-Salam 'arif), muqabalah shakhsiyah ajjaratha m'ahu al-bahith wauma al-khamis 15 december, 2016.

Kellner. Douglas (1992). *The Persian Gulf War.* Colorado: Westview Press.

Khadduri. Majid and Ghareeb. Edmond (1997). *War in the Gulf, 1990-1991: the Iraq-Kuwait Conflict and its Implications*. New York: Oxford university press.

Navias, M. S. and Hooton, E. R. (1996). *Tanker Wars: The Assault on Merchant Shipping during the Iran-Iraq Conflict 1980-1988*. London: I.B. Tauris.

Niblock. Tim: (1982). *Iraq: The Contemporary State*. New York: St. Martin's Press.

Vanly, Ismet Cherif: (1986). *Kurdistan und die Kurden*.